بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

إنه في يوم الاثنين الموافق الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة عام ست وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وفي تمام الساعة التاسعة مساءاً وفي منزل فضيلة الشيخ حسن بن عبدالستير حفظه الله تعالى ووفقه لما فيه الخير، وفي حضور بعض من طلبة العلم وعلى رأسهم الأخ الفاضل أبو هشام نصر بن عبدالستير، وعلى ما ربى الشيخ عليه طلابه من المناصحة وعدم المجاملة وهذا يُحسب للشيخ لا عليه، تم ما يأتي:

١. مناقشة الشيخ في بعض المسائل التي راجعه فيها إخوانه من أهل السنة في مصر ومطالبته بتوضيحها فكان هذا جوابه حفظه الله:

- شكر الشيخ لكل من وجه له نصيحة سواء كانت مسموعة أو مكتوبة.
- الشيخ يطلب من كل من يرى أنه خالف السلف في شيء أن يتوجه إليه لمناصحته مباشرة دون وسائط، فبيته مفتوح لمن نزل وصدره منشرح لمن سأل .
- حث الشيخ طلبة العلم على الاشتغال بطلب العلم والتورع عن الوقوع في أهل العلم، ومناصحتهم إن أخطأوا بدلاً من التشهير بهم على رؤوس الأشهاد.
- الابتعاد عن الفتن وغلق أبواب الشر وسد طرق الشيطان وعدم الوقيعة بين العلماء ومحاولة جمعهم على الكتاب والسنة وعدم التعصب للأشخاص دون المنهج .

مقدمة١

بداية أحب أن أوجه نصيحة لإخواننا من طلبة العلم، وهذه النصيحة تتعلق بنقل الأخبار، فمما يؤسف له أن الأخبار المنقولة الآن لا تنضبط بضبط المحدِّثين فإن أهل العلم قديماً وحديثاً وضعوا قواعد في باب نقل الأخبار، ومعلوم أن كثيراً من الفتن الآن الموجودة في مجتمعنا خاصة وموجودة في غير مجتمعنا ترجع إلى لا نقول في عدم الأمانة في نقل الأخبار ولكن نقول في عدم الضبط في نقل الأخبار فلا نتهم النيات، وإن كان من الناس من يـ. تَّـ.هـم في نيته في مسألة نقل الأخبار، وربُّ العالمين سبحانه وتعالى أمرنا

ولذلك قيل قديماً ما من أحد إلا وتَكلم فيه فتثبت، وأكثر ما رمي به أهل العلم من التهم فإنما ترجع هذه التهم إلى أخبار كاذبة، وللأسف فكم قلت لطلبة العلم قديماً إن علم الحديث علم عملي له وجود في حياتنا العملية فكثيراً مما يشاع عن بعض المنتسبين إلى العلم أو بعض أهل العلم مما هو كذب صريح أو مما هو صدق يخالطه كذب أو كذب يخالطه صدق ونحو ذلك، فأنا أنصح طلبة العلم بالتوقي في هذا الباب وعندنا من علو الإسناد ما يمكن أن ننفي به كثيراً من الكذب وما يمكن أن نحتاط به لأنفسنا في باب الرواية، وليعلم كل أحد أنه متى روى خبرا على غير وجهه فإن ذمته لا تبرأ بأنه ناقل لأن الله عز وجل أمره بالتثبت، وقولنا اليوم أخ في الله لا يعني أنه ثقة، أهل العلم جرحوا قديماً ناسا من أهل العبادة والديانة، ولم يقبلوا أخبارهم مع شرفهم وقدرهم في الديانة بل وفي العلم، ولو ضربنا مثالاً في عاصم بن أبي النجود وهذا إمام القراءة الشهير ولعل أكثر من تسعين بالمائة من أهل الأرض يقرؤون القرآن على قراءته ومع ذلك هذا عاصم مع شرفه وجلالة قدره لم يكن يقبل حديثه فكان ضعيفا في الحديث،

ولذلك فأنا أنصح إخواني بالتثبت في النقل عني وعن غيري حتى لا تكون فتنة، وربُّ العالمين قال في كتابه الكريم

﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [سورة النور آية ١٥] فهذا ما أنصح به ابتداءاً .

مقدمة ٢

وأما ما أقول ثانياً في هذه الكلمات التي أستطيع القول أن منها إيضاحات ومنها تراجعات وإن كانت هذه التراجعات قديمة أصلاً ولكن أنا أحتاج إلى ذكرها اليوم بسبب ما أُشيع وما ذُكر، فما أُنكر علي لا يخرج عن ثلاثة أحوال:

الأول: إما أنه لا يثبت عني أصلاً أنني قلت هذا، كتلك الفرية المعروفة بفرية أني أقول بأن عدالة الصحابة هي عدالة في الجملة، وكالفرية الأخرى التي تقول أني أقول بعدم التفاضل بين الصحابة ونحو

ذلك مما نسب إلي وأنا منه بريء، ومن أراد أن يتثبت أو يتيقن من ذلك فليرجع إلى كلامي الموجود في دروسي وفي خطبي وفيما كتبت .

الثاني: وإما أنها مسائل مما قد وقع عنها التراجع وما من أحد ممن يتكلم في دين الله عز وجل إلا ويقول القول ويرجع عنه غدا فليس هناك معصوما بعد النبي صلى الله عليه وسلم من أحد، وهذه سنة في كل من ينتسب إلى أهل العلم «يقول القول ويرجع عنه غدا» فما من أحد من أهل العلم إلا وله كلمات قد رجع عنها بعد أن قالها، والاستدراك من طبيعة البشر كما يقول الشيخ الألباني عليه رحمة الله، والرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل كما يقول ابن تيمية رحمه الله، كمثل مسألة نسبة القول باللفظ للإمام البخاري ﷺ، فهذه المسألة قلتها قديماً وتراجعت عنها في شرحي على كتاب أصول السنة للإمام أحمد قبل سنوات وفي شرحي بعد ذلك على أصول السنة للحميدي وفي شرحي بعد ذلك على عقيدة أهل الحديث للإسماعيلي ثم في ترجمتي للإمام البخاري غير مرة لما شرحت أبواباً من صحيح البخاري .

أما الحال الثالثة فإما أنه أُسيئ فهمه أو فهمه الناس على غير وجهه كمثل بعض المسائل في باب الجرح والتعديل كقولي مثلاً الأصل بيان الخطأ ففهم بعض الناس من هذا أنني أقول بإسقاط علم الجرح والتعديل وأن كلمتي هذه هي هي كلمة غيري الذي يقول نصحح ولا نُجرح والحال بخلاف هذا تماما، والمواد مرفوعة في الردود على أهل البدعة وتسميتهم وتعيينهم وهذا معروف عني، والدليل قول بعضهم أن أهل البدعة قد لفظوك فلماذا يلفظني أهل البدعة إلا إذا كنت أتكلم فيهم وأرد عليهم .

ومما يدل على أنَّ هذه الردود ورائها شئ: ما حصل فيها من التناقض الشديد ولو أشرت إلى شئ منه فكيف يقال بأنِّي حدادي من جهة أُبدِّع بالجزئي ثم يقال أني مُمَيِّع من جهة أخرى فكيف يلتقيان، أمَّا الذي يتكلم بحق ويتكلم بالحق فلا يمكن أن يضطرب قوله ولا ينقض كلامه بعضه بعضا، ولذلك من الأشياء التي من الممكن أن أستدل بها الآن على إخلاص الشيخ الألباني فيما أحسب وفيما لا أُزكِّيه على الله عزَّ وجل أني وجدت بعد بحث طويل أنه لم ينقض أصلاً أصَّلَه ولم يُخالف أصلاً تكلم به في

موضع، وقد فَتَّشت في هذا من باب أن يطمئن قلبي، مثال: موقف الشيخ الألباني من حديث شهر حوشب، وجدت الشيخ يُحَسِّن حديثه بالشواهد والمتابعات فما وجدته يُخالف هذا الأصل أبداً، والإنسان لا يوفق لهذا إلاً للإخلاص الذي في قلبه.

وإليكم بعض التوضيحات

قاعدة لا يجب أن يكون انتساب الرجل للسلفية خالصا

مقدمة١: القاعدة قد تصح من وجه وقد تبطل من وجه، مثال قاعدة «من لم يبدع المبتدع فهو مبتدع» هذه القاعدة الشيخ الألباني أنكرها من وجه والشيخ مقبل أنكرها من وجه، فالقاعدة تبطل من وجه إطلاقها وتصح من وجه أن من لم يبدِّع المبتدع المتفق على تبديعه فهو مبتدع ومثالها أيضا قاعدة من يكفر الكافر فهو كافر.

مقدمة٢: مقالي هذا القديم كان في الرد على الحدادية وهم الذين يبدعون بالجزئي والذين يبدعون بالفرعي، فأنا بينت أنه يمكن للإنسان أن يقع في خطأ فرعي ولا يلزم من هذا تبديعه، فلماذا ضربت هذه الأمثلة؟ لكي يلزمكُم أيها الحدادية أن ترجعوا عن قاعدتكم بالتبديع بالفرعي أو إما أنه يلزمكُم أن تبدعوا أمثال هؤلاء، فكان هذا من باب وضعهم بين خيارين.

والكلام لا ينبغي أن يفهم بعيدا عن مورده أو عن سياقته، وليس هذا دفاعاً عن القاعدة، فلما كانت القاعدة فيها من الإجمال قلت دعها كلها، فإذا كان كلامي هنا في القاعدة فيما يعتَذَر لي به أنني لا أتكلم عن القاعدة في المخالفة في أصل وإنما أتكلم بالقاعدة في المخالفة في فرع، فهل هناك سني واحد يخالف في هذا؟ أن من خالف أهل السنة في فرع لا يبدَّع، ومن خالف أهل السنة في كل يبدَّع، القاعدة إذا كانت جارية على هذا الأصل فهي صحيحة من هذا الباب، ولكن لما كانت فيها إجمالاً من الباب الآخر تعين تركها حتى لا تفتح باباً للتمييع .

فلما كانت القاعدة تحتمل حقاً وباطلاً تركتها، وتراجعي عن هذه القاعدة من قديم، فقد أخبرت أبا زياد أن يذكر هذه القاعدة في بحثه وأن يبطلها سنة ١٤٣١ وعليه تقريظ الشيخ حسن البنا كان ١٤٣٤ .

مسألة البخاري

أولاً: أنا قد تراجعت عن هذه المسألة من قبل، ثانياً: تبرئة البخاري مذكورة في أكثر من مكان: شرحي على أصول السنة للإمام أحمد، وشرحي على عقيدة أهل الحديث للإسماعيلي مؤخرا هذا العام، وغير ذلك كما هو موضَّح بالأعلى .

مسألة المعية

أولاً: أقوال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى في صفة المعية في كتابه القواعد المثلى ص٦٥ :

انقسم الناس في معية الله تعالى لخلقه ثلاثة أقسام:

القسم الأول يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها العلم والإحاطة في المعية العامة ومع النصر والتأييد في المعية الخاصة مع ثبوت علوه بذاته واستوائه على عرشه، وهؤلاء هم السلف ومذهبهم هو الحق كما سبق تقريره.

القسم الثاني يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض مع نفي علوه واستوائه على عرشه، وهؤلاء هم الحلولية من قدماء الجهمية وغيرهم، ومذهبهم باطل منكر، أجمع السلف على بطلانه وإنكاره كما سبق.

القسم الثالث يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض مع ثبوت علوه فوق عرشه، ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية ص٢٢٩ جـ٥ من مجموع الفتاوى .

(تنبيه) اعلم أن تفسير السلف لمعية الله تعالى لخلقه بأنه معهم بعلمه لا يقتضي الاقتصار على العلم بل المعية تقتضي أيضا إحاطته بهم سمعاً وبصراً وقدرةً وتدبيراً ونحو ذلك من معاني ربوبيته .

وبعد ذلك قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ص ٦٥ في نفس كتابه القواعد المثلى : هذا وقد كتبت بعد ذلك مقالاً نَشر في مجلة (الدّعوة) التي تصدر في الرياض نَشر يوم الاثنين الرابع من شهر محرم سنة ١٤٠٤ هـ. برقم ٩١١ قررت فيه ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من أن معية الله تعالى لخلقه حق على حقيقتها، وأن ذلك لا يقتضي الحلول والاختلاط بالخلق، فضلا عن أن يستلزمه، ورأيت من الواجب استبعاد كلمة «ذاتية». وبينت أوجه الجمع بين علو الله تعالى وحقيقة المعية. انتهى .

فالشيخ ابن عثيمين عليه رحمة الله قسم الناس إلى ثلاثة أقسام ولو كان شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمة الله في هذا موافقا للسلف لما جعل كلامه قسماً مستقلاً ثم هو في النهاية يقول بقول شيخ الإسلام ابن تيمية عليهما رحمة الله عز وجل.

ثانياً: حصل خطأ شديد جدا عندما قالوا أن الشيخ ابن عثيمين عليه رحمة الله رجع عنها، فهم لم يفرقوا بين مسألتين: بين قول الشيخ ابن عثيمين بالمعية الذاتية وقوله بالمعية المطلقة. فالشيخ ابن عثيمين قال أنه لم يقصد المعية الذاتية من الأصل، فالمعية الذاتية وقعت على لسانه من غير قصد، ومن فَهم أن الشيخ ابن عثيمين رجع عن مسألة المعية لتقديمه لكتاب العلامة التويجري ولكلام الشيخ بن باز أنه رجع عنها، فهم يقصدون القول بالمعية الذاتية التي لم يكن يقصدها الشيخ ابن عثيمين من الأصل، ومن قال بأن الشيخ ابن عثيمين رجع عن قوله بالمعية المطلقة التي هي قول شيخ الإسلام ابن تيمية والتي أقرها الشيخ ابن عثيمين فعليه الدليل .

ثالثاً: فلا يفهم من كلامي هذا أني أُبدِّع الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى، ودفاعي عن الشيخ ابن عثيمين موجود ومصور في الكتب مقروءاً ومسموعاً ويشهد طلبة العلم على ذلك، ولا يطعن في الشيخ ابن عثيمين رحمه الله إلاّ صاحب هوى، وأشهد الله تعالى وملائكته وجميع خلقه أني أُبـرِّء الشيخ من بالمعية الذاتية .

مسألة: الأصل بيان الخطأ .

أولاً: أنا قلت الأصل بيان الخطأ ولم أقل دون المخطئ فهذا كذب علي، ثانيا: ما معنى الأصل عند أهل السنة؟ الأصل هو ما يقبل التفريع عليه فإنك ما تقول الأصل كذا إلاّ وأنك تجعل عليه فرعا، هل عندما نقول الأصل في الناس الجهالة والظلم، هل معنى هذا أن الأنبياء يجهلون ويظلمون؟ الجواب: لا طبعا، فإذا أخذت كلمتي الأصل في الناس الجهالة والظلم على عمومها للزمك أن تقول أن الأنبياء يظلمون ويجهلون، وهذا طبعاً غير صحيح، فإذا قلنا الأصل في الأبضاع الحرمة فهل يقول قائل أنَّه لا تحل أبضاع بالمرة، هذا في بيان قول الأصل، إذاً فلما نقول الأصل بيان الخطأ لأنك لا يمكن أن تُنزل الحكم على المخطئ إلا أن تَبين الخطأ، فإذا بينت الخطأ عندئذ يكون الحكم على المخطئ باب آخر لا بد فيه من تحقق شروط وانتفاء موانع،

ومن كلام الشيخ بن باز عليه رحمة الله: الأصل في الرد على المخالفين أن يكون على الأوصاف لا على الأشخاص[1] ، فهذا الأصل عند الشيخ بن باز هل يفهم أحد أن الشيخ بن باز لا يرى بالتبديع، مع أن هذه هي نفسها عبارتي بل عبارة الشيخ بن باز رحمه الله أوقع، فهو قال دون الأشخاص وأنا لم أقل دون الأشخاص، إنما عبارتي الأصل بيان الخطأ، ففي قولي الأصل بيان الخطأ هل يلزم منه عدم بيان حال المخطئ وعدم إنزال الحكم على المخطئ، الجواب: يلزم بيان حال المخطئ، بدليل واقعي العملي، فمن يتهمني في أنني أقول بالتمييع ولا أقول بالتبديع فهو كذب علي، لأنه يلزمك لكي تحكم على شخص أن تجمع كلامه، فأنت عندما تجمع الكلام وتعتبر بحال هذا الشخص، على الأقل ستقول أن هذا خلاف لفظي بيننا وبين هذا الشخص وإلا ففي الواقع العملي فهو يبدع من نبدع، ويتكلم عن المخطئين ما نتكلم عن المخطئين، هذا لو سلمنا أن عبارتي تحتمل هذا، والمشكلة جاءت من أن من اتهمني بهذه القاعدة وقر في نفسه أني حلبي فأخذ يصرف كلامي على هذا، ولذلك فالمسألة موجودة بنصها في كلام الشيخ بن باز، يكفي أن أقول لك أنني عندما نقلت لأحدهم هذا قال لي ابحث لنا عن سلف غير بن باز، ما معنى هذا، فهو يلزمه إما أن الشيخ بن باز خالف في هذا السلف أو يلزمه أنه أعلم من الشيخ بن باز، فهو لم يقل لي هل من إسناد أعلى من الشيخ بن باز في هذا؟ ولكن قال ابحث عن سلف غير بن باز، فما معنى هذا؟

ثم في واقعي العملي أنا لم أخالف في مبدَّع واحد هم بدَّعوه أنا لم أبدعه .

الجواب كالآتي: ١- هذا هو كلا الشيخ بن باز بنصه كما نقلته لك.

٢- هل الأصل بيان الخطأ ابتداءاً أ م بيان حال المخطئ؟ الجواب بيان الخطأ ابتداءا فيصدق على المخطئ الخطأ، لأن الحكم على المخطئ يحتاج إلى شروط زائدة وإلى انتفاء موانع.

٣- في الواقع العملي أنا لم أخالف في مبدَّ ع واحد هم بدَّعوه أنا لم أبدعه.

٤- لو افترضنا أن العبارة فيها خطأ والواقع العملي يد ل على خلاف هذه العبارة، إذاً يكون الخلاف بيننا خلاف لفظي.

فمن الذي طاف مصر شرقها وغربها شمالها وجنوبها والشهود موجودون (الغردقة والمنيا وأسوان والمنوفية وبني سويف والقليوبية والشرقية والقاهرة والجيزة وغيرها) يؤصل للمنهج السلفي ولا أنكر بذلك جهد إخواني من أهل السنة، ولكن واقعي العملي يثبت ذلك .

---

(١) كتاب "أصول الشيخ ابن باز في الردِّ على المخالفين"، لـ د. فيصل بن قزاز الجاسم ص٢٢٧.

مسألة القواعد الحلبية

ويكفي أني رددت على هذه النسبة إلى القواعد الحلبية في مائة وخمسين ورقة، وهذه الأوراق أجزم أن الذين اتهموني بهذه القواعد الحلبية لم يقرؤوها، وسأذكر دليلاً واحداً: هذه قاعدة الرفق التي ذكرتها وذكرت عليها كلاماً للشيخ بن باز وكلاماً للشيخ ربيع، وانظروا في الواقع للشيخ حسن البنا والذي يـعدُّ كبير السلفيين في مصر، هل يجزم أحد أو يستطيع أن يقول أن الشيخ حسن يُخالف قاعدة الرفق في الرد على المخالف؟ بل هو نصيحته أبداً لطلبة العلم أن يأخذوا بالرفق، وماذا تقولون في كلام الشيخ بن باز الذي نقلته وفي كلام الشيخ ربيع الذي نقلته وغيره، ثم إن قولي من أن الأصل في الرد على المخالف الرفق هذا لا يُخالف الشدة، لأن قولي الأصل، والأصل يقبل الفرع ويقبل التفريع عليه والدليل أني في واقعي الشخصي كنت أشتد على المخالف وأشتد على أهل البدعة والمواد مرفوعة على شبكة المعلومات، وبينت الفرق بين القواعد التي أتكلم بها والقواعد التي يتكلم بها الحلبي، وذكرت أن هذه القواعد موجودة في كتاب أصول الشيخ بن باز في الرد على المخالفين، فإن كانت هذه قواعد الشيخ بن باز فهي هي القواعد التي أتكلم بها، وإن كانت هذه هي قواعد السلف فهي هي التي أتكلم بها، ومعروف أن الكلمة يقولها الرجلان هذا يريد بها الحق وهذا يريد بها الباطل، ومعروف أن قواعد الحلبي لها أثر عنده في الواقع من أنه لا يـبدِّع أمثال المأربي ولا عرعور ولا غيرهم، وهذا مما يشهد في النتيجة إلى مفارقة كلامي لكلام الحلبي فكيف أُنسب إلى هذه القواعد.

مسألة اعتبار المصالح والمفاسد في الجرح والتعديل .

لست في حاجة إلى تقرير أن أصل مراعاة المصالح والمفاسد من أهم قواعد وأصول السلف، فيقول العلامة السعدي – رحمه الله:-

الدين مبني على المصالح   في جلبها والدرء للقبائح

فقال في الشرح:«هذا الأصل العظيم والقاعدة يدخل فيها الدين كله، فكُلُّه مبني على تحصيل المصالح في

الدين والدنيا والآخرة، وعلى دفع المضار في الدين والدنيا والآخرة» [٢]. فقوله الدين كله هل من الدين الجرح والتعديل أم لا ؟

ويقول العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله: «إن مراعاة المصالح والمفاسد من أهم قواعد الإسلام وأصوله، وكم يجلب الله بذلك من الخير ويدفع به من الشر، وعدم مراعاتها فيه بلاء عظيم»[٣].

فيكفي هذا لأن هذا الأصل محل اتفاق، لكن النزاع ها هنا في تعلق مسألة الجرح والتبديع بأصل المفاسد والمصالح، واندراجها تحت هذا الأصل .

وإليك: فقد بوَّب الشيخ أبو نصر محمد بن عبد الله الإمام حفظه الله في كتابه «الإبانة» (ص١٨٢): « الجرح يكون لضرورة معتبرة أو لمصلحة معتبرة عند أهل السنة».

قارن هذا بكلامي:« ولعلّي أقول إن من أهم أصول مسألة الجرح والتعديل هو مراعاة المصالح والمفاسد»، فأي فرق إذاً بين العبارتين .

تنبيه: كتابه «الإبانة» عن كيفية التعامل مع الخلاف بين أهل السنة والجماعة، راجعه وقرأه فضيلة الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، فضلاً عن المشايخ الوصابي والبرعي والذماري والصوملي والسالمي حفظهم الله، وأثنى عليه العلامة عبد المحسن العباد والعلامة صالح السحيمي حفظهما الله ونصحوا بقراءة هذا الكتاب .

قال الشيخ الإمام حفظه الله تحت العنوان السابق:«الأصل المعلوم حرمة عرض المسلم، فلا يجرح فيه إلا لضرورة اقتضت ذلك، فإن خرج المجرح عن هذا و صار يجرح بغير مسوغ عاد هذا الجرح على هدم الكلمة، وإغلاق باب التناصح، وترك الإصلاح، ومحاربة الصبر وغير ذلك، ومعلوم أنَّ من الأصول العظيمة والقواعد المعلومة أنَّ أهل السنة أعظم سعياً في جمع الكلمة على الحق وتأليف القلوب».

وقال العلامة اللكنوي رحمه الله : «لما كان الجرح أمر صعب، فإن فيه حق الله مع حق الآدمي، وربما يورث مع قطع النظر عن الضرر في الآخرة ضررا في الدنيا؛ من المنافرة والمقت بين الناس، وإنما جوِّز للضرورة الشرعية،...حكموا بأنه لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة...ولا جرح من لا يحتاج إلى جرحه، ومنعوا من جرح العلماء الذين لا يحتاج إليهم في رواية الأحاديث بلا ضرورة شرعية»[٤] .

---

(٢) القواعد الفقهية ص ١٧.

(٣) مجموع الكتب والرسائل ٩/١١٠.

(٤) كتاب الرفع والتكميل اللكنوي ص ٥٧.

ويقول الشوكاني رحمه الله : أقول :«وجه هذا إجماع المسلمين سابقهم ولاحقهم على جرح من يستحق الجرح من الرواة والشهود، ولكنه يجب التوقف من ذلك على قدر الحاجة، فإن كفى الإجمال لم يجز للجارح أن يتعرض للتفصيل، وإن لم يكف الإجمال كان له أن يأتي من التفصيل بما لابد منه» (٥) .

قال الشيخ الإمام حفظه الله: «فعلى المجرح أن ينظر بماذا يجرح، ومتى يجرح، ومن يجرح، وكم يجرح، ولمن يجرح، فدون تحقيق هذه مفاوز تنقطع دونها الأعناق في حق من كان غير مؤهل، أما من المؤهل فهذا ميدانه»(٦).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :« وإذا كان قوم على بدعة أو فجور ولو نُهوا عن ذلك وقع بسبب ذلك شر عظيم مما هم عليه من ذلك، ولم يمكن منعهم منه، ولم يحصل بالنهي مصلحة راجحة لم ينهوا عنه»(٧).

ويقول العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله:«إن العلماء الفقهاء الناصحين قد يسكتون عن أشخاص وأشياء مراعاة منهم للمصالح والمفاسد، فقد يترتب على الكلام في شخص مفاسد أعظم بكثير من مفسدة السكوت عنه، فقد سكت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذكر أسماء المنافقين ولم يخبر بأسمائهم أو بعضها إلا حذيفة، ومتى كان يصعد المنبر ويقول فلان منافق وفلان منافق؟!، كل ذلك منه مراعاة للمصالح والمفاسد، وكان قتلة عثمان في جيش علي رضي الله عنهما وما طعن كبار الصحابة الباقون في علي رضي الله عنه ، ولا أحد من عقلاء التابعين، وما كانوا يركضون للتشهير بعلي رضي الله عنه والأحكام على هؤلاء القتلة، وكان ذلك إعذارا وإنصافا لعلي رضي الله عنه لأنه لو أخرجهم من جيشه أو عاقبهم لترتب على ذلك مفاسد عظيمة، منها الحروب وسفك الدماء وما يترتب على ذلك من وهن الأمة وضعفها، فهذا العمل منه من باب ارتكاب أدنى المفسدتين لدفع أكبرهما»(٨).

وقال الدكتور بكر بن أبي زيد رحمه الله :«نصيحتي لكل مسلم سلم من فتنة الشبهات في الاعتقاد أن البدعة إذا كانت مقموعة خافتة، والمبتدع إذا كان منقمعا مكسور النفس بكبت بدعته، فلا يحرك النفوس بتحريك المبتدع وبدعته؛ فإنها إذا حُرِّكَت نَمَت وظهرت، وهذا أمر جُبِلَت عليه النفوس، وهذا الكتمان

---

(٥) كتاب السيل الجرار للشوكاني (ص ٩٨٩) (ج ٤ ص ٣٨٣).

(٦) كتاب الإبانة ص ١٦٥.

(٧) مجموع الفتاوى ٤٧٢/١٤.

(٨) مجموع الكتب والرسائل ١٤٣/٩-١٤٤.

الكتمان والإعراض من باب المجاهدة والجهاد، فكما يكون الحق في الكلام فإنه يكون في السكوت والإعراض فتتنزل كل حالة منزلتها»[٩].

إليك ما قاله الشيخ عبيد الجابري حفظه الله: «النصيحة لها حد محدود؛ فالشخص المبتدع إذا رأيت أن قُربك يُؤثّر فيه، ويكسر حدَّته في البدعة، و يُقرِّبه إلى السلفية، فعليك به، كن معه، لكن إذا لم يكن نصحك نافعا له ولا مفيدا فانفض يديك منه، ثم بعد ذلك عامله بما يستحق؛ قد يهجر وقد لا يهجر، ولكنَّه يُحذر من أفكاره، هذا أمر راجع إلى قاعدة النظر في المفاسد والمصالح المترتبة على ذلك» [١٠].

وأعود إلى قول ابن تيمية رحمه الله: «إذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ذلك الواجب كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة خيراً من العكس، ولهذا كان الكلام في المسألة فيه تفصيل»[١١].

فَرِّق بين هذا الكلام الرائق وكلامي: «إن من أهم أصول مسألة الجرح والتعديل هو مراعاة المصالح والمفاسد، قد لا تتعين المصلحة في الكلام على الرجل».

وإليك تتمة في الانتهاء بعد موافقة في الابتداء، حيث يقول العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله: « وهذا ابن تيمية وتلميذه ابن القيم لماذا لم يبينا عقيدة النووي وغيره؟ وأئمة الدعوة لم يبينوا عقيدة النووي وابن حجر والقسطلاني والبيهقي والسيوطي وغيرهم، فلا تظن كل تصريح نصيحة، ولا كل سكوت غشا للإسلام والمسلمين، والعاقل البصير يدرك: متى يجب أو يجوز الكلام؟! ومتى يجوز السكوت؟» [١٢].

قارن هذا بكلامي تحت هذه القاعدة، "فمن أشهر الامثلة على ذلك نحن نعدُّ الحافظ ابن حجر رحمه الله عالماً سلفياً، ولكن من منا يقول أن قول الحافظ في الصفات هو قول سلفي؟ ليس بقول سلفي، فليس من المصلحة أن يجلس إنسان ويقول بأن الحافظ ابن حجر رحمه الله عنده أخطاء لأنه كان في مسائل الصفات خلفيا وكذا هذا ما يشرع ما يجوز، لأن المصلحة لا تتعين .

ما رأيك بالمثال أعلى وأسفل، أرأيت؟! القول مؤتلف لا مختلف، علمت الآن من قال بتقدير ومراعاة المصالح والمفاسد في باب الحكم على الرجال.

(٩) المبحث العاشر في كتاب هجر المبتدع للشيخ بكر.
(١٠) أصول وقواعد المنهج السلفي للشيخ عبيد الجابري.
(١١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢١٢/٢٨.
(١٢) المجموع الواضح للشيخ ربيع ١٤٣/٩-١٤٤.

وأعود أقول: إن عبارتي:«من أهم أصول» وليس:«أهم أصل في علم الجرح والتعديل»، والفرق ظاهر بين كونه «من أهم» وكونه «أهم».

قال ابن تيمية رحمه الله :« فكان ينبغي له أن يحكي لفظ المجيب بعينه ويبين ما فيه من الفساد، وأن يذكر معناه فيسلك طريق الهدى والسداد، فأما أن يذكر عنه ما ليس فيه ولا يذكر ما فيه فهذا خروج عن الصدق والعدل إلى الكذب والظلم» (١٣).

فلماذا تريد أن تُخرِج قواعد التبديع عن قواعد أهل السنة العامة، وهذه مسألة خطيرة جدا، وهي محاولة إخراج مسائل التبديع عن القواعد العامة، وأنكروا علي من قبل عندما ذكرت مخالطة المبتدع والقرب منه للنصيحة، وذكرت حديث «المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم» فأنكروا علي وقالوا هذا الحديث مورده أهل المعاصي .

إليك ما قاله الشيخ عبيد الجابري حفظه الله: «النصيحة لها حد محدود؛ فالشخص المبتدع إذا رأيت أن قربك يؤثر فيه، ويكسر حدته في البدعة، ويقربه إلى السلفية، فعليك به، كن معه» . فقاعدة المصالح والمفاسد تحكم الدين كله فلماذا تريد أن تخرجها من قواعد التبديع .

مسألة عدم التحدث عن الإخوان صراحة في الخطب

من قال ذلك؟! ارجع إلى خطبة الدين لله والوطن لله هذا أولاً وارجع إلى الخطب على الشبكة أكثر من عشرين خطبة حول ملف أحداث مصر، ثانياً هل أنا في المقابل أثنيت عليهم؟! إذاً فلا يلام علي، عندما كان الإخوان في الحكم هل تذكر درس أخونة الدعوة؟ هل كنت أنبه على ذلك أم لا؟ أم ما هو المطلوب؟ أنني أكفرهم مثلا، هل تعلم أن الكلام عليهم من غير ضابط من الممكن أن يأتي بنتيجة عكسية، وهنا السؤال: هل الآن المسألة عند عامة الناس الإخوان؟ المسألة الآن الدين كله وليس الإخوان. ألم تذكر عندما تكلمت عن هذه المسألة وقلت: لا يكون بديلا عن الإخوان العلمانية، فيجب ضبط المسائل، فإن كنت لا تريد صاحب منهج منحرف فبنفس القدر لا تريد العلماني الذي لا منهج له أصلا. فأين الضبط؟ وهنا أمر أن المسألة الآن لم تكن إخوان ولكن المسألة أصبحت دين. وليس معنى ذلك عدم الكلام فكما نتكلم عن الأحزاب الدينية والانتخابات تكلم عن الأحزاب العلمانية والانتخابات، وهل تظن أن العلمانيين إذا تمكنوا هل سيتركوك؟ فموقف أهل السنة من الانتخابات أن هذا النظام غير شرعي لا نضع يدينا فيه لا سلباً ولا إيجاباً .

(١٣) الرد على الأخنائي في كتاب موقف ابن تيمية من الأشاعرة ص١٣ ط السلفية.

مسألة عدم كلامي في ذلك.

١- هذه المسألة فرض كفاية لا تلزم.

٢- أنني تكلمت وقت الفتنة (كان إبراهيم يسكت فإذا جاءت الفتن انبرى لها) فبفضل الله تكلمنا و بـ يـنَّا وقت الفتنة.

٣- المسألة الآن ليست متعلقة بالإخوان فالمسألة أصبحت دين.

٤- الخطب الآن أنا من وجهت نظري الدعوية أنها تكون تصحيح مفاهيم، دعوية، تربوية، وعظية، وهذا هو الأصل في المنبر، فهل يستطيع أحد أن يثبت أحد أن هذه الخطب مخالفة للكتاب والسنة .

الشيخ بكر بن عبدالله بن أبو زيدرَحِمَهُ الله قال «لا تطلب من كل أحد أن يرد على المخالف». فهل سنكون كلنا الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله، فقال الشيخ ربيع نفسه أن الناس ابتدئوا من حيث انتهينا.

مسألة إعادة شرح بعض الكتب التي تم شرحها من قبل

بداية هل هذا موضع إنكار أصلاً، ثانياً الشيخ أحمد فهمي شرح كتاب صحيح مسلم في أنصار السنة ثلاث مرات، الشيخ ابن عثيمين شرح كتاب عمدة الأحكام مرتين أو ثلاثة، ما الذي ينكَر في أن الشيخ يعيد شرح كتابه أكثر من مرة، ربُّ العالمين أعاد قصة سيدنا موسى عليه السلام ست وثلاثين مرة، ألا تكفي مرة واحدة، لماذا ذُكرت قصة إبراهيم عليه السلام في ثنتي عشر موضعا في كتاب الله؟ ألا يعدُّ ذلك حـجَّة؟ هل هذا مما ينكَر أصلاً؟ وهل هذا مما يوجب العتاب واللوم ويُخطأ به الرجل؟ اسأل اسأل تلامذة الشيخ بن باز كم مرة شرح البخاري؟ ما المشكلة أن يعيد الشيخ شرح كتاب؟ من قال أن التكرار يذم لذاته؟ خاصة أن أغلب الطلبة الموجودين الآن أكثرهم جدد، إذاً ألسنا بحاجة أن نبدأ معهم؟ شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمة الله كم كتابا كتب في الإيمان؟ الأكبر والأوسط والأصغر وكتب في الواسطية والتدمرية والحموية. أليس هذا تكرار؟

فالعلة ظاهرة في ذلك:

١- سير أهل العلم في ذلك.

٢- وجود طلبة جدد.

لكن التخطئة لمجرد التخطئة لن يصل بها الإنسان إلى شئ.

وقارن بين الشروحات الجديدة والقديمة ستجد بعض الاستدراكات على بعض المسائل وستجد زيادة في الفوائد، ولماذا لم ينكر علي من قبل شرحي مرتين لأصول السنة لماذا صار الآن منكرا؟

مسألة عدم التكلم في التوحيد

من الذي قام بشرح هذه الكتب ؟ شرح كتاب التوحيد، القواعد الأربع، الأصول الثلاثة، الأصول الستة، نواقض الإسلام، مسائل الجاهلية ولم نكمله، قواعد الإيمان والكفر، كتاب الإيمان من صحيح البخاري، أصول السنة مرتين، العقيدة الطحاوية، العقيدة الواسطية، الكلام عن الصوفية، الكلام عن الخوارج مرتين، أصول السنة للحميدي، عقيدة أهل الحديث للإسماعيلي، شرح السنة للبربهاري، القضاء والقدر للشيخ ابن عثيمين مرتين، دورة الفرق التي كان بها الأشاعرة والصوفية والخوارج والمرجئة والشيعة، القواعد المثلى، وغيرها ... أليست هذه كتب العقيدة، أم أن العقيدة فلان مبتدع وفقط.

هل أنا جديد على السلفية

قال بعضهم أنني دخلت السلفية بغشم أو أنني أتقلب بين السلفية والخلفية فالذي يقول هذا عليه أن يرجع إلى تاريخي القديم وليرجع فليسأل أهل مسجد الأنصار بشبرا الخيمة وما كان موقف المبتدعة مني وما كان من ردودي عليهم، ومسجد الشبراوي في شارع الحكيم بالشرابية وما كان من تهديد بعض الإخوة بالضرب على باب المسجد، وكذلك مسجد الصِّديق في جهة الوايلي في شارع مصلحي بكر وما كان من موقف التبليغ مني وما كانوا سبباً في إخراجي من المسجد، وهذا الكلام الذي أحكيه قبل عشرين سنة قبل أن يتكلم أناس بالسلفية، ومعروف عني أنني تتلمذت على أسامة القوصي أيام كان يتكلم بمنهج السلف وهذا سنة ١٩٨٥م أي قبل ثلاثين سنة، بينما أنا لم أحضر لعبد المقصود في حياتي إلا مرةً واحدةً ولا للسعيد في حياتي إلا خطبةً ووقعت على غير قصد فكنت ذاهباً لخطبة أحد المشايخ وخطب هو، ولم أسمع حسان في حياتي إلا درساً واحداً وكان على غير قصد، ولم أسمع العربي في حياتي إلا كلمات قليلة بين يدي درس وكانت على غير قصد، فالذي يكون مع المبتدعة لا شك أنه يكون مع هؤلاء يتتلمذ عليهم ويجلس إليهم بينما أنا لم أجلس إلى واحد من هؤلاء ولم أتعلم منه ولم أُنسب إلى واحد من هؤلاء في عمري كله، الو حيد الذي نَسبت إليه هو أحمد سالم ثم نَسبت إلى أسامة القوصي،

وهذا معروف والدليل ما كان بيني وبين خالد عبدالرحمن من صحبة قديمة لما كُنت في مسجد الأنصار وحصل بيننا تزاور يوماً وهذا الكلام قبل عشرين سنة، ويشهد لهذا إخراجي من بعض المساجد التي غلب عليها أهل البد عة لا أهل السنة، فالمساجد التي أُخرجت منها إما مساجد أنا تركتها لما دخل عليها أهل البدعة وإما مساجد أُخرجت منها لما تكلمت بكلام أهل السنة، وهذا من قديم وليس وليد اليوم، ثم متى يقال أن الرجل من أهل البدع ؟ هل لمجرد أنه يحاضر في مسجد ويجلس أحداً من أهل البد ع صار الشيخ من أهل البدعة؟ هل لمجرد أنه لم يتكلم في أهل البدع وكُفي بغيره يكون من أهل البدعة؟ ولذلك قلت قديماً إن الخلاف بيني وبين بعض المشايخ في مسألة السلفية كان شخصاً واحداً بدليل أني لما تكلمت في هذا الشخص حصل منهم ثناء على شخصي بعد ذلك وهذا يؤكد أن المسألة كانت شخصاً واحداً .

حقيقة غلاة الطاعة في مسألة ولاة الأمور

ثم أُ نَـبِّه على شئ، بعض العبارات التي قد أتكلم بها كعبارة أصل الأصول التي بعض الناس ينكرها ولا يفهمها على وجهها، إلى أن نسبني بعضهم إلى أنني من غلاة الطاعة في مسألة ولاة الأمور، أولاً لا بد من الضبط، ما هو الضابط في قولنا هذا من غلاة الطاعة في باب ولاة الأمور؟ الذي من غلاة الطاعة هو من يرفعهم فوق قدرهم بنسبتهم إلى النبوة أو نحو ذلك، أو يثني عليهم بما يرفعهم عن مرتبتهم إلى مرتبة الأنبياء أو مرتبة الصحابة أو نحو ذلك، أو ثالثاً أن يطيعهم في معصية ربِّ العالمين وأنا لا أطيع أحداً في معصية ربِّ العالمين، بل إني ذكرت على المنبر في خطبي أنه يضر بولاة الأمر أحد رجلين الأول رجل يخرج عليه والثاني رجل ينافقه بما يرفعه فوق مرتبته، فكيف يقال عني ذلك، خاصة أن هذه الكلمة صدرت عن غير أهل الذكر في هذا الباب، فهي صدرت عن بعض الشباب الذين لم ينسبوا إلى هذا العلم الذي هو علم الجرح أو علم نقد المقالات فبالتالي من لم يكن من أهل العلم فكلامه عند أهل العلم كالعدم كما يقول ابن تيمية، وهذه هي المشكلة وهي أننا نأخذ الآن علماً ممن ليس من أهل هذا العلم وليس من أهل هذا الشأن، وربُّ العالمين يقول في كتابه الكريم﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ

لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [سورة النحل آية ٤٣] ثم من عجب أن بعضهم يقول شيخنا الشيخ الوالد الشيخ حسن البنا وإمام السلفية في مصر ثم هو يسبقه ويتقدم بين يديه بالقول فإن كان هو يعتقد إمامة مثل الشيخ حسن فعليه ألاَّ يتقدم بين يديه بالقول وألاَّ يسبق هو بالقول بين يديه.

الخاتمة

وأخيرا في ختام هذه المقالة والتي لم أحب أن أتوسع فيها لعدم إثارة الفتنة، أقول: كل هذه المسائل التي أثيرت أقول فيها بما قال أهل السنة والجماعة ولا أخرج عنه قيد أُنملة وإنما المشكلة كما ذكرت في فهم بعض الناس لكلامي وأرجوا من الله أن يغفر لي خطأي فيه إن كان هناك خطأ، وأبرأ إلى الله من كل معتقد أو لفظ يخالف منهج السلف.

ولذلك أختم بهذه النصيحة الغالية إلى جميع إخواننا وإلى جميع السالكين في هذا الطريق ونصيحتي إياهم هي الإخلاص، كل إنسان في نفسه يعرف ما قال وينظر في ما قال ﴿بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ﴾[سورة القيامة آية ١٤] وعليه أن يكون صريحاً مع نفسه فيما قال: أقال هذا لله عز وجل أم قال هذا لغير الله عز وجل؟ ولا ينبغي للإنسان في هذا الباب أن يُخدع وإياه أن تخدعه نفسه بما عندها بما أخبر الله تبارك وتعالى ﴿قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ﴾[سورة يوسف آية ١٨] ويصدق نفسه في الخلوات أقال هذا لله أم قال هذا لغير الله ﷻ قبل يوم يقف فيه العباد بين يدي الله ﷻ وعندئذ تبلى السرائر كما قال الله تعالى، فأسأل الله ﷻ أن يرزقنا وإخواننا الإخلاص قولاً وعملاً، وأسأل الله أن يرزقنا وسائر إخواننا الإنصاف قولاً وعملاً هو ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الفقير إلى عفو ربه **حسن بن عبدالستير النعماني**

١٤ محرم ١٤٣٧ / ٢٨ أكتوبر ٢٠١٥

إستدراك

بشأن مسألة المعية والشيخ بن عثيمين رحمه الله

أولاً: ينبغي أن يعلم أن محبتي للشيخ / بن عثيمين مما لا ينبغي أن ينازع فيها أحد، وفي المقابل إن تخطئة العالم لا يلزم منها الطعن في العالم فما زال أهل العلم يخطئ بعضهم بعضاً ولم يلزم من ذلك الطعن.

ثانياً: إن ذلك أي تخطئه العالم فيما أخطأ تقبل عند من يعتقد أن العالم بشر يخطئ ويصيب وأن العالم يقول القول ويرجع عنه غداً.

ثالثاً: وعلي الذين يشمتون في هذا أن يعتبرو بحال أنفسهم فقد برهن حالهم أنهم ليسوا مخلصين وإن كانوا مخطئين ، فليس لمثله أن يغضب لحرمة أهل العلم وهو الذي يقول ليس في مصر علماء علي قاعدة: هلك الناس ويقول فى الشيخ / البنا ما سبق نقله من أنه يتلاعب به الصبيان وأنه يعوق السلفيه وأنه يزكى التزكيات مفرا ما قال فيه أخرون والراوى علي التاييد صاحبه غلاب، تشابهت قلوبهم . وغير ذلك من الطعن في رسلان بقوله: إنحرف .. والطعن في خالد عثمان، وكبيرهم لا أسميه الذي قال في الفوزان : متي يموت لنستريح ، وسكتوا عن رمي الشوربجى للألباني بالإرجاء علي مذهب قليل من الماء يطهره، وقاموا علي البيلى قيام رجلٍ واحد علي مذهب ناخذ من كل قبيلة رجل، مع كونه لم يرمى الألباني بالإرجاء لو كانوا يعلمون.

رابعاً : وأنبه بعض الأفاضل أنه لو كان في هؤلاء من خير لكان في شيخهم، وصدق القائل: ليس أبغض إلي نفسي من رجلٍ يتكلم في بباطل إلا رجل جحد خير أستاذه، وعجباً كيف تأمنه علي نفسك وهذا صاحبهم يقول : تركنا حسن بن عبد الستير إلي من أخطاؤه أظهر وأوضح أو عباره نحوها لتعلم أيها المحتضن حقيقه أمرك وقت عندهم والحمد لله الذي أراحنا وعافنا منهم .

خامساً : أنا لم أقل بأن الشيخ / بن عثيمين رحمه الله قال: بالمعيه الذاتيه، بل أقول : أن لفظ الذاتيه كان سبق لسان منه غير مقصود ثم هو رجع عنه.

سادساً : أنا لم أنسب القول بالمعيه الحقيقيه لشيخ الإسلام إنما كان هذا من فهم أحدهم وإنما الذي نسبه هو الشيخ / بن عثيمين رحم الله الجميع.

سابعاً : لم أنسب للشيخ : بن عثيمين رحمه الله القول بأن الله معنا في الأرض فهذا فهم من بعضهم ومعلوم أن لازم القول ليس بقول.

ثامناً : إن الشيخ إستعمل عباره معية حقيقة وكان يقول : هي بحسبها ومعية حقيقة.

و عبارة السلف كما كان ينقل الإمام / الذهبي ونقل العلامة / التويجري يقولون هى معية صفات ومعية علم ونحو

ذلك.

تاسعاً : إن الشيخ بن عثمين ﷺ كان يقول : قول السلف بمعية العلم لايعني أنها قاصرة وإنما هي بحسبها قد تقتضي النصرة والتاييد ونحو ذلك.

عاشراً : إن النزاع في إستعمال لفظة الحقيقية، و هو لفظ لا شك فيه نوع من الإيهام.

الحادي عشر: إن من فهم من كلامى غير هذا فقد أخطأ وإن كان بعض الأفاضل حمله على هذا محبة للحق وللشيخ.

الثاني عشر: وإن وقع في كلامى من نسبة غير هذا للشيخ ﷺ إعلم أني لا أقصده.

وعلي كل حال فإني تائب راجع عنه سائلاً الله أن يغفر لي وأن يتوب علي ، والله سبحانه الموفق والمستعان وصل الله علي نبينا محمد وعلي أله وسلم.